SAIP-Doc-IPPL-1250-01

الهيئة السعودية للملكية الفكرية
Saudi Authority for Intellectual Property

المبادئ التوجيهية

لبراءات الاختراع المتصلة بالذكاء الاصطناعي

المحتويـــــــات

03	كلمة الرئيس التنفيذي
04	إخلاء المسؤولية
05	ملخص تنفيذي
06	التمـــــــهيد
07	إمكانية ملكية وحماية براءة اختراع ناتجة باستخدام الذكاء الاصطناعي مع مساهمة بشرية
08	إمكانية ملكية وحماية براءة اختراع ناتجة باستخدام ذكاء اصطناعي دون أي مساهمة بشرية
09 - 10	إمكانية ملكية وحماية براءة اختراع واقعة على الذكاء الاصطناعي نفسه سواء كان لتطوير تقنية جديدة أو تحسين تقنية سابقة
11	الخـــــــاتمة

كلمة الرئيس التنفيذي

يسرّ الهيئة السعودية للملكية الفكرية أن تنشر المبادئ التوجيهية لطلبات براءات الاختراع المتصلة بالذكاء الاصطناعي وموقفها الإجرائي تجاهها، وذلك تأكيدًا لدورها الريادي في معالجة القضايا المرتبطة بالتقنيات الناشئة وعلاقتها بالملكية الفكرية.

تهدف هذه الوثيقة إلى تعزيز الوضوح القانوني وتقديم رؤية شاملة حول السياسات التي تواكب التطورات التقنية، بما يدعم الابتكار ويحمي حقوق المخترعين في المملكة.

تؤكد هذه المبادئ التزام الهيئة المستمر بمواكبة التحديات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، من خلال تفسير التشريعات ذات الصلة بالملكية الفكرية بما يدعم تعزيز الابتكار التقني وحماية حقوق الملكية الفكرية.

ندعو المهتمين للاطلاع على تفاصيل هذه الوثيقة، التي تتناول إجراءات الهيئة المتعلقة بقبول طلبات الإيداع لبراءات الاختراع الناتجة عن استخدام الذكاء الاصطناعي، بما يتيح فهمًا أوضح لأبعادها وأهدافها.

إخلاء المسؤولية

تؤكد الهيئة السعودية للملكية الفكرية أن المبادئ التوجيهية لطلبات براءات الاختراع المتصلة بالذكاء الاصطناعي لا تُعد مرجعًا نظاميًا ملزمًا، وإنما تهدف إلى تقديم إيضاح حول الإجراءات التي تتبعها الهيئة في مراجعة وتقييم طلبات براءات الاختراع المتعلقة بالذكاء الاصطناعي بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية ومقتضيات نظام براءات الاختراع والتصميمات التخطيطية للدارات المتكاملة والأصناف النباتية والنماذج الصناعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/27) وتاريخ 1425/5/29هـ، وتعديلاته.

أي قرارات تُتخذ بشأن طلبات براءات الاختراع تعتمد على التشريعات والأنظمة السارية، ولا تُعتبر هذه الوثيقة بديلًا عن النصوص القانونية أو التشريعية ذات الصلة

ملخص تنفيذي

يشهد العالم تطورًا تقنيًا متسارعًا جعل الذكاء الاصطناعي عنصرًا أساسيًا في مختلف المجالات، مما أثار نقاشات جوهرية حول حماية براءات الاختراع المرتبطة باستخدامه. تأتي هذه المبادئ استجابة لهذه النقاشات بهدف تحقيق توازن قانوني يواكب الابتكارات التقنية، ويضمن حماية حقوق المخترعين، مع التركيز على تحقيق المقاصد التشريعية التي تستهدفها الأنظمة القانونية ذات الصلة.

تتناول هذه المبادئ المحاور الرئيسية لعلاقة الذكاء الاصطناعي ببراءات الاختراع، وتشمل: الاختراعات الناتجة عن استخدام الذكاء الاصطناعي بمساهمة بشرية، الاختراعات الناتجة بالكامل عن الذكاء الاصطناعي دون تدخل بشري، وبراءات الاختراع المتعلقة بالذكاء الاصطناعي نفسه سواء لتطوير تقنيات جديدة أو تحسين تقنيات حالية.

وتقدم هذه الوثيقة توجهات الهيئة السعودية للملكية الفكرية حيال كل محور من هذه المحاور، موضحةً رؤيتها التي تعزز الابتكار وتحمي حقوق الملكية الفكرية في إطار متوازن ومتناغم مع أفضل الممارسات الدولية.

التمهيد

يشـهد العالـم اليوم تقدمًـا تقنيًا لافتًا، حيـث بات الـذكاء الاصطناعي جزءًا لا يتجـزأ من حياتنا اليوميـة، مع تنوع استخداماته لتشمل مختلف المجالات. ويتضح هذا التقدم من خلال قدرة الذكاء الاصطناعي على تطوير حلول مبتكرة، الأمر الذي يثير قضايا أساسـية حول حقوق الملكية الفكرية، وبخاصة تلك المرتبطة ببراءات الاختراع التي تمنح المخترع حقوقًا حصرية. ونظرًا لكون الذكاء الاصطناعي تقنية استثنائية بفضل إمكانياته المميزة التي تدعم العقل البشري في اكتشـاف تقنيات مبتكرة لمعالجة المشـكلات المعقدة، ظهرت العديد من التسـاؤلات القانونية والتشريعية بشأن مقاصد وكفاية التشـريعات ذات الصلـة ببراءات الاختراع القائمة حالياً في التعامل مـع الاختراعات الناتجة أو المتعلقة بالذكاء الاصطناعي.

باتـت هذه التسـاؤلات موضوعًا للنقاش على مسـتوى العالـم، حيث لم تكن مطروحة في السـابق إذ كانت براءات الاختراع تقتصر على الابتكارات البشرية. أما الآن فنحن نواجه واقعًا جديدًا يُعيد تعريف مفاهيم الإبداع ليشمل التفكير الآلي.

ونظـرًا لأهمية توضيح الإجـراءات المتعلقة بطلبات براءات الاختراع التي تتضمن مسـاهمات من الذكاء الاصطناعي بأي شـكل، تأتي هذه المبـادئ التوجيهية بهدف تعزيز اليقين القانوني في الإجراءات لدى المسـتفيدين وتقديم حلول تحقق التوازن بين التقدم التكنولوجي المستمر وحماية حقوق المخترعين، بما يضمن تعزيز الابتكار والعدالة.

نظمت هذه المبادئ لتتناول ثلاثة محاور رئيسية تهدف إلى تغطية الجوانب الأساسية لملكية وحماية براءات الاختراع الناتجة عن الذكاء الاصطناعي وتقديم رؤية شاملة حوله. كما تقدم الهيئة موقفها حيال كل محور من هذه المحاور بما يساهم في تعزيز الفهم العام للموضوع.

- **المحور الأول:** ملكية وحماية براءة اختراع ناتجة باستخدام ذكاء اصطناعي مع مساهمة بشرية.
- **المحور الثاني:** ملكية وحماية براءة اختراع ناتجة باستخدام ذكاء اصطناعي دون أي مساهمة بشرية.
- **المحور الثالث:** ملكية وحماية براءة اختراع واقعة على الذكاء الاصطناعي نفسه سواء كان لتطوير تقنية جديدة أو تحسين تقنية سابقة.

المحور الأول

إمكانية ملكية وحماية براءة اختراع ناتجة باستخدام الذكاء الاصطناعي مع مساهمة بشرية

- أصبحت أدوات الذكاء الاصطناعي من أبرز الأدوات التي تدعم الابتكار والإبداع في مختلف المجالات. ومع تطور إمكانياتها تبرز قضية حماية براءات الاختراع الناتجة عن استخدام الذكاء الاصطناعي، خصوصًا عندما يُستخدم كأداة مساعدة، على غرار الأدوات التقليدية التي تُوظف في عمليات الابتكار، حيث يُنظر إلى الذكاء الاصطناعي باعتباره وسيلة لتعزيز قدرات المخترعين البشريين، وليس بديلاً عنهم إذ يساهم الذكاء الاصطناعي في تسريع عمليات البحث، وتحليل البيانات، واقتراح أفكار جديدة، وإجراء المحاكاة للتجارب العلمية، مع بقاء دور المخترع البشري محوريًا في تحديد المشكلات، والإشراف على العمليات، واتخاذ القرارات النهائية بناءً على النتائج التي يقدمها الذكاء الاصطناعي.

- تم تحديد الإطار العام لهذا المحور استنادًا إلى المفاهيم النظامية المنصوص عليها في نظام براءات الاختراع والتصميمات التخطيطية للدارات المتكاملة والأصناف النباتية والنماذج الصناعية، مع التركيز على المادة الثانية التي تُعرّف الاختراع بأنه "فكرة يتوصل إليها المخترع وينتج عنها حل مشكلة معينة في مجال التقنية"، حيث جاء هذا التعريف دون اشتراط وسيلة محددة للتوصل إلى الفكرة، مع اشتراط استيفاء الاختراع للشروط اللازمة لمنحه البراءة. كما تناولت المادة الثالثة والأربعون من النظام شروط منح البراءة، حيث نصت على أن الاختراع يكون مستحقًا للبراءة متى كان جديدًا، ومنطويًا على خطوة ابتكارية، وقابلاً للتطبيق الصناعي. ويمكن أن يتخذ الاختراع شكل منتج، أو عملية صناعية، أو ما يتعلق بأي منهما، مما يضع إطارًا شاملاً لحماية الابتكارات وتحفيز تطويرها.

- حيث يتضح مما ذكر أعلاه أن الموقف حيال هذه الإشكالية قد أصبح واضحًا في عمومه، حيث يمكن منح براءة اختراع لشخص طبيعي قام باستخدام الذكاء الاصطناعي كأداة للتوصل إلى اختراع جديد، قابل للتطبيق الصناعي، ويمتاز بخطوة ابتكارية؛ ويرجع ذلك إلى تحقق شروط الحماية، مع إمكانية اعتبار الذكاء الاصطناعي أداة مساعدة، شأنه شأن أي أداة أخرى تُستخدم في عملية الابتكار. ومع ذلك، يبرز التحدي عند تناول هذه المسألة من منظور الاعتبارات التشريعية والجانب التطبيقي التفصيلي.

ونظرًا إلى أن نظام براءات الاختراع والتصميمات التخطيطية للدارات المتكاملة والأصناف النباتية والنماذج الصناعية في المملكة العربية السعودية لم يقيد المخترع بأدوات محددة للوصول إلى الفكرة المبتكرة القابلة للحماية بموجب براءة الاختراع وإنما يعزز استخدام كافة التقنيات المتاحة للمخترعين بما فيها أدوات الذكاء الاصطناعي كتقنيات مشابهة للأدوات التقليدية للوصول إلى الفكرة المبتكرة مثل الحواسيب أو المعدات المختبرية أو غيرها من الأدوات -دون منح أي شخصية نظامية للذكاء الاصطناعي بذاته- ، فإن الهيئة السعودية للملكية الفكرية تنظر إلى هذا النوع من الاستخدام لأدوات الذكاء الاصطناعي على أن فيه تعزيز لقدرات المخترعين باعتبار أن الذكاء الاصطناعي أداة مساعدة لا تغني عن دور المخترع الجوهري في تحديد المشكلة بناءً على النتائج التي يقدمها الذكاء الاصطناعي بكافة وسائلة. هذا التوجه يتوافق مع المقاصد التي يصبو إليها النظام ويتواءم مع الممارسات الدولية التي تركز على العنصر البشري في حماية الاختراعات، مما يضمن وضوحًا قانونيًا ودعماً للابتكار.

المحور الثاني:

إمكانية ملكية وحماية براءة اختراع ناتجة باستخدام ذكاء اصطناعي دون أي مساهمة بشرية

- مع التطور السريع لتقنيات الذكاء الاصطناعي تثار تساؤلات نظامية حول إمكانية اعتبار الذكاء الاصطناعي مخترعًا مستقلاً في طلبات براءات الاختراع، وقد أصبحت قضية (DABUS)، التي تم إنشاؤها بواسطة الذكاء الاصطناعي بشكل كامل، واحدة من أبرز القضايا التي أثارت جدلاً واسعًا حول دور الذكاء الاصطناعي في الابتكار في هذا الجانب. هذه القضية أثارت قضايا عميقة تتعلق بالمقاصد التشريعية لنظام براءات الاختراع الذي يقوم على تشجيع الابتكار البشري وحماية المعرفة، مما يجعل الاعتراف بدور الذكاء الاصطناعي كمخترع موضع جدل بين المختصين في مجال الملكية الفكرية وصناع القرار، إذ يرى غالبية المختصين أن تقنيات الذكاء الاصطناعي ليست مستقلة استقلالاً كاملاً عن البشر، بل تعتمد بشكل أساسي على التوجيه والإشراف البشري. ومع ذلك، قامت العديد من مكاتب الملكية الفكرية حول العالم برفض الطلبات التي تعود لاختراعات منسوبة للذكاء الاصطناعي كمخترع مستقل، وبررت تلك القرارات بضرورة أن يكون المخترع شخصًا طبيعيًا .

- الجدير بالذكر أن هذا الرفض لا يعود فقط إلى تعريف المخترع في تشريعات براءات الاختراع كشخص طبيعي، بل يتعلق بجوهر نظام براءات الاختراع وأهدافه التشريعية، فالنظام بُني على أساس استثناء محدود من المبدأ العام القائم على شيوع العلم والمعرفة للجميع، ويهدف هذا الاستثناء إلى تحفيز الأفراد على الابتكار والكشف عن المعرفة، مقابل منحهم حقوقًا حصرية لفترة محددة. وما أن يتم الاعتراف بالذكاء الاصطناعي كمخترع مستقل، فإن ذلك يُعتبر إقرارًا بإمكانية تحقيق الابتكارات والاختراعات دون جهد بشري، مما يُفرغ الاستثناء التشريعي من غايته الأساسية.

- براءات الاختراع صُممت لتحفيز الإنسان على الابتكار، وليس لتكريم القدرات التقنية للذكاء الاصطناعي. ومن هذا المنطلق، فإن السماح للذكاء الاصطناعي بالحصول على براءة اختراع يعني تجاوز الهدف الأساسي للنظام كون الاختراعات يمكن أن تتحقق باستخدام الذكاء الاصطناعي دون كلفة بشرية أو جهد ابتكاري.

- وعلى هذا الأساس نجد أن العديد من الدول قد رفضت طلبات براءات اختراع تستند إلى الذكاء الاصطناعي كمخترع، حتى في الحالات التي لم تنص فيها التشريعات بشكل صريح على شرط أن يكون المخترع شخصًا طبيعيًا. السبب في ذلك ليس مجرد غياب النص، بل احتراماً للمقاصد التشريعية التي تجعل الأصل هو إتاحة العلم والمعرفة للجمهور، مع الحفاظ على الاستثناء لتحفيز الابتكار البشري. وبالتالي، يُعتبر الإبقاء على هذا الأصل ضروريًا لضمان التوازن بين تشجيع الابتكار وإتاحة المعرفة للجميع.

وعليه تشترط الهيئة السعودية للملكية الفكرية أن يكون المخترع شخصًا طبيعيًا، وذلك تماشيًا مع المقاصد التشريعية المنصوص عليها في نظام براءات الاختراع والتصميمات التخطيطية للدارات المتكاملة والأصناف النباتية والنماذج الصناعية، هذا الشرط يعكس المقاصد الأساسية للنظام حيث وضع للتحفيز على الابتكار والإبداع من خلال منح حقوق حصرية للمخترعين مقابل الكشف عن ابتكاراتهم. هذا التوجه يأتي من قناعة بأن الاختراعات تعتمد في جوهرها على الجهد والإبداع البشري، وهو ما يتماشى مع المقاصد التشريعية للنظام في تعزيز الابتكار البشري ودعم النمو المعرفي

- النظام الذكي الذي ابتكره الدكتور ستيفن ثالر، والمعروف بـ "جهاز الإقلاع الذاتي للحاسة الموحدة" (Device for the Autonomous Bootstrapping of Unified Sentience - DABUS).

المحور الثالث

إمكانية ملكية وحماية براءة اختراع واقعة على الذكاء الاصطناعي نفسه سواء كان لتطوير تقنية جديدة أو تحسين تقنية سابقة.

- تُعد مسألة حماية برمجيات الحاسب الآلي ضمن إطار التشريعات المنظمة لبراءات الاختراع من أكثر القضايا دراسة ونقاشًا بين المختصين في مجالات الملكية الفكرية، ويرجع ذلك إلى الدور المحوري الذي تلعبه البرمجيات كحجر الأساس للتقنيات الحديثة، حيث تُستخدم في مجموعة واسعة من التطبيقات، بدءًا من إدارة العمليات الصناعية، وتحليل البيانات الضخمة، وصولًا إلى تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي التي تُغير ملامح العديد من الصناعات. على الرغم من هذه الأهمية الكبرى، فإن إدراج برمجيات الحاسب الآلي ضمن نطاق براءات الاختراع يُعد مسألة معقدة تتطلب معالجة دقيقة، حيث يكمن التحدي الرئيسي في التوفيق بين طبيعة البرمجيات كأدوات تعبيرية مجردة، مثل لغات البرمجة والمعادلات الرياضية، وبين البرمجيات التي تقدم قيمة ابتكارية ملموسة تسهم في حل مشكلات تقنية محددة.

- تمثل هذه المسألة نقطة التقاء بين الجوانب التقنية والتشريعية للملكية الفكرية، حيث تُبرز أهمية حماية البرمجيات التي تحقق قيمة ابتكارية ملموسة، مع الالتزام بمبادئ الشفافية وضمان إتاحة المعرفة. تحقيق هذا الهدف ضمن إطار براءات الاختراع يتطلب وضع معايير واضحة ودقيقة لتحديد مدى أهلية البرمجيات للحصول على الحماية

- في إطار بحث هذه المسألة يجب التفرقة بين نوعين من برمجيات الحاسب الآلي؛ النوع الأول من البرمجيات التي تُعرف بـ "برمجيات التعبير البحت" والتي تُعبر عن لغات برمجية أو صياغة لمعادلات رياضية وحقائق علمية وبطبيعتها لا تستوفي معايير الحماية بموجب تشريعات براءات الاختراع بل يمكن حمايتها عن طريق التشريعات ذات الصلة بحقوق المؤلف، مما يتفق مع ما نصت عليه اتفاقية تريبس من أن برامج الحاسب الآلي تتمتع بالحماية باعتبارها مصنفات أدبية، معظم الممارسات الدولية وترفض منح الحماية لهذا النوع لأنه يُعتبر جزءًا من المعرفة العامة أو الأفكار المجردة التي يجب أن تبقى متاحة للجميع، ولهذا نجد أن عددا من التشريعات تنص ضمن أحكام براءات الاختراع أنه لا يعد من قبيل الاختراعات "البرمجيات بحد ذاتها" للتأكيد على أن البرمجيات في حد ذاتها، ليست موضوعًا للحماية بموجب براءات الاختراع، ما لم تكن جزءًا من اختراع أوسع يحقق معايير الحماية، وهذا يعني أن البرمجيات كمنتج مستقل لا تُحمى ببراءة اختراع، إلا إذا أظهرت ارتباطًا بتطبيق تقني مبتكر -على سبيل المثال- إذا كانت البرمجيات جزءًا من نظام طبي يساعد في تشخيص الأمراض باستخدام الذكاء الاصطناعي، فإن النظام ككل قد يكون مؤهلًا للحماية، وليس البرمجيات بمعزل عن التطبيق التقني. أما النوع الثاني من البرمجيات ما يوصف بـ "برمجيات ذات الأثر والطابع التقني" هذا النوع من البرمجيات يتجاوز دورها كأداة حسابية أو تعبير برمجي إلى أن تصبح جزءًا من حل تقني محدد -على سبيل المثال- إذا كانت البرمجيات مسؤولة عن تشغيل جهاز أو تحسين عملية صناعية، فقد تعتبر مؤهلة للحماية بموجب تشريعات براءة اختراع، هذا الابتكار يتطلب أن تضيف البرمجيات عنصرًا جديدًا ومميزًا يعالج مشكلة تقنية محددة.

المحور الثالث

إمكانية ملكية وحماية براءة اختراع واقعة على الذكاء الاصطناعي نفسه سواء كان لتطوير تقنية جديدة أو تحسين تقنية سابقة.

ونظـرًا لأن نظام براءات الاختراع والتصميمـات التخطيطية للدارات المتكاملة والأصنـاف النباتية والنماذج الصناعيـة في المملكة العربية السـعودية يهـدف إلى توفير الحماية الكاملة لبـراءات الاختراع بما يكفل تحقيق التوازن بين تحفيز الابتكار وضمان إتاحة المعرفة العامة للجمهور، فإن الهيئة السـعودية للملكية الفكرية تتبع منهجًا متوازنًا وشـائعًا في التعامل مع طلبات براءات الاختراع المتعلقة ببرمجيات الحاسـب الآلـي، يركـز هذا المنهج على ضرورة أن تتمتع البرمجية المطلـوب حمايتها بقيمة ابتكارية ذات أثر وطابع تقنـي، بحيـث تكون جزءًا من حل تقني يعالج مشـكلة محددة، بما ينسـجم مع معاييـر الحماية المطلوبة للبـراءة والمتمثلة في شـرط الجدة والخطوة الابتكارية والقابلية للتطبيـق الصناعي المنصوص عليها في النظـام. وفي الوقت نفسـه لا يخل هذا التوجه بحماية "برمجيات التعبيـر البحت" وفقًا لنظام حماية حقوق المؤلف الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/41 بتاريخ 1424/7/2هـ، وتعديلاته، الذي يوفر الحماية للبرمجيات كإبداعـات أدبية أو فنية دون النظـر إلى طابعها التقني. هذا التوجه يضمن تعزيـز الابتكار التقني وحماية الحقوق الفكرية ضمن إطار يتماشـى مع أفضل الممارسـات الدولية، مع الحفاظ على مبادئ الشـفافية وإتاحة المعرفة التي تمثل أحد المقاصد الأساسية للنظام.

الخاتمة

في ظل التقدم التقني السريع الذي يشهده العالم يمثل الذكاء الاصطناعي أحد أهم الأدوات الداعمة للابتكار والتطور في مختلف المجالات. وقد تناول هذا التقرير موقف الهيئة السعودية للملكية الفكرية تجاه طلبات براءات الاختراع المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، حيث سعت الهيئة إلى توضيح سياساتها وإجراءاتها لتحقيق التوازن بين الابتكار وحماية الملكية الفكرية للمخترعين. نأمل أن تسهم هذه الوثيقة في تعزيز الوعي بأهمية العلاقة بين الذكاء الاصطناعي وبراءات الاختراع، وأن تكون مرجعًا داعمًا للمخترعين والمختصين في هذا المجال.